الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق

د.قارة ملاك

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2- عبد االحميد مهري-

Email :malakkara494@gmail.com

ملخص:

أثار موضوع الفساد العديد من اهتمامات الباحثين في مجالات مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، وقانونية). باعتبارها ظاهرة معقدة تؤثر سلبا على التنمية ومستقبل المجتمعات.

يهدف مقالنا إلى دراسة مدى فعالية الأساليب والآليات الموضوعة في الجزائر لمكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، منظمة الشفافية الدولية، تسيير المال العام، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، آليات مكافحة الفساد.

Abstract:

The subject of corruption has raised many concerns of researchers in various fields (economic, social, legal). As a complex phenomenon that negatively affects the development and the future of societies.

Our article aims to examine the effectiveness of the methods and mechanisms put in place in Algeria to fight against corruption.

Key Words : Corruption, Transparency International, Public Money Management, National Commission for the Prevention and Control of Corruption, Anti-Corruption Mechanisms.

تمهيد:

لقد أثارت قضايا موضوع الفساد العديد من اهتمامات حكومات الدول والمنظمات الدولية المهتمة بمكافحة الفساد، وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية (TI).

إن العديد من التقارير والدراسات التي توصلت إليها هذه المنظمات تشير بأن مكافحة الفساد لا يقتصر فقط على وضع القوانين وسنها، وإنما تجسيدها مع آليات المكافحة على أرض الواقع. بالإضافة إلى أهمية إشراك المجتمع المدني في الرقابة على الفساد والإبلاغ عنه لأنها مسؤولية الجميع.

تعاني الجزائر مثل باقي دول العالم من مشكلة تفشي الفساد في مجتمعها، وتعدد وتنوع صوره واختلاف مستوياته. مما استلزم على هذا البلد اتخاذ مختلف الآليات والإجراءات التي من شأنها مكافحة هذه الظاهرة : كسن العديد من التشريعات والقوانين ،هياكل ومؤسسات التي تنشط في مجال مكافحة الفساد مثل: الديوان المركزي لقمع الفساد، مجلس المحاسبة، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

1- إشكالية البحث: تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي: هل آليات مكافحة الفساد التي تبنتها الجزائر فعالة؟ أم مازالت تعاني من نقائص؟

من خلال الإشكالية السابقة، يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماهو واقع الفساد في الجزائر؟
- هل القوانين والتشريعات التي تم سنها لمكافحة الفساد في الجزائر تم تطبيقها على أرض الواقع؟
- هل المنظمات والهيئات الناشطة في مجال مكافحة الفساد في الجزائر حققت نتائجا ايجابية ملموسة ؟
- هل الرأي العام راض عن جهود الحكومة في مكافحة الفساد في الجزائر؟

2- فرضيات البحث: تتجلى فرضيات بحثنا فيما يلي:

- تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر تعود إلى عدم الشفافية في تسيير المال العام، في ظل غياب الرقابة.
- القوانين والمراسيم المتعلقة بالفساد غير صارمة في مكافحته.
- الموقف السلبي للرأي العام من جهود الحكومة في مكافحة الفساد في الجزائر.

3- هدف البحث: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص ظاهرة الفساد في الجزائر، بالتطرق إلى أسباب انتشارها، والوسائل المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة.

4- أهمية البحث: تجلت أهمية الموضوع في البحث عن مدى نجاعة وفعالية أساليب وآليات مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر.

5- المناهج المستخدمة في البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على المصادر والأبحاث المتخصصة، بالإضافة إلى توظيف الإحصائيات المناسبة لموضوعنا.

6- خطة البحث: اشتملت خطة بحثنا على العناصر التالية:

أولا- تعريف الفساد

ثانيا- مفهوم مؤشر الفساد

ثالثا- مظاهر الفساد

رابعا- الفساد في الجزائر وأسباب انتشاره

خامسا- الآليات المتخذة في مكافحة الفساد في الجزائر

سادسا- مدى رضا الرأي العام لمجهودات الحكومة في مكافحة الفساد

أولا- تعريف الفساد: حسب منظمة الشفافية الدولية فإن الفساد هو:" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة ذاتية لنفسه أو لجماعته".[1]

ثانيا- مفهوم مؤشر الفساد: يهتم مؤشر الفساد العالمي بقياس مستويات الفساد في القطاع العام في 168 بلد حول العالم، استنادا إلى رأي الخبراء في هذا المجال، ويتم منح الدول درجات تتراوح بين 0 و 100 درجة.[2] وحسب المنظمة، الدرجات المتدنية أي أقل من 50 تعكس انتشار الرشوة على نطاق واسع، وعدم تطبيق عقوبة الفساد، بالاضافة إلى كثرة المؤسسات التي لا تستجيب لإحتياجات المواطنين.[3]

ثالثا- مظاهر الفساد: ويمكن عرضها وفق المخطط التالي:

الشكل رقم(1): مظاهر الفساد

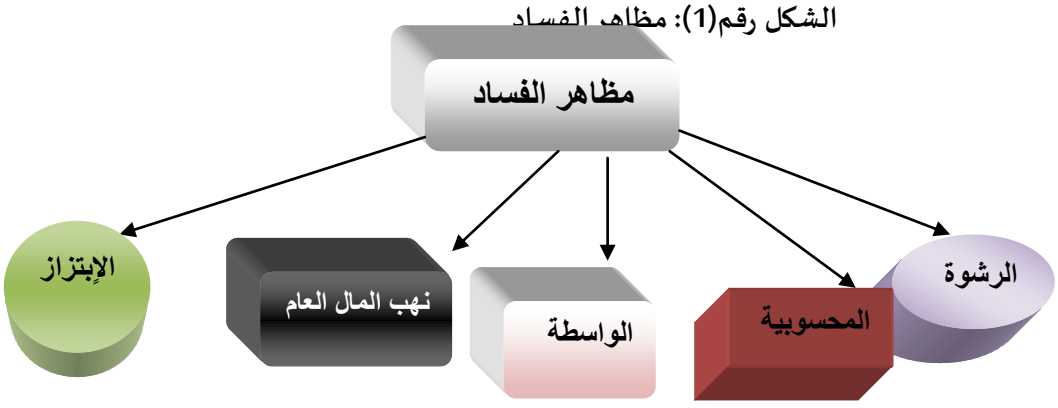

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على:

– مولاي المصطفى المرجاوي: ظاهرة الفساد : ماهيتها ومظاهرها وأشكالها، www.alukah.net ،2015.

يمكن شرح المخطط السابق كمايلي:[4]

- **الرشوة:** يتم بواسطتها الحصول على المقابل(أموال أو أية منافع أخرى)، من أجل تنفيذ خدمة أو عمل ، أو الإمتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.
- **المحسوبية:** ونعني بها تنفيذ خدمة أو عمل للصالح الشخصي(للشخص نفسه، أو عائلته، أو الحزب الذي ينتمي إليه،...الخ)، بدون أن يكون المنتفع لهذه الخدمة مستحق لها.
- **الواسطة:** هي التوسط أو التدخل لصالح شخص ما أو لجماعة دون الالتزام بأصول العمل مثل: تعيين شخص في منصب معين وهو غير مؤهل لذلك.
- **نهب المال العام:** أي التصرف في أموال الدولة ونهبها.
- **الإبتزاز:** هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع، مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

رابعا- الفساد في الجزائر وأسباب انتشاره: لقد انتشرت ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير بالرغم من الإجراءات التي اتخذها هذا البلد (كإصدار المرسم الخاص بمكافحة الفساد، إبرام اتفاقيات دولية لتدعيم جهود محاربة الفساد ،...الخ). إلا أن تجربة الجزائر في محاربة الفساد لم تعطي نتائجها الايجابية وذلك راجع إلى عدم فعالية ما يمتلكه هذا البلد من الأدوات القانونية المستخدمة لممارسة الرقابة والردع.[5] يمكن تلخيص أهم قضايا الفساد في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أهم قضايا الفساد في الجزائر

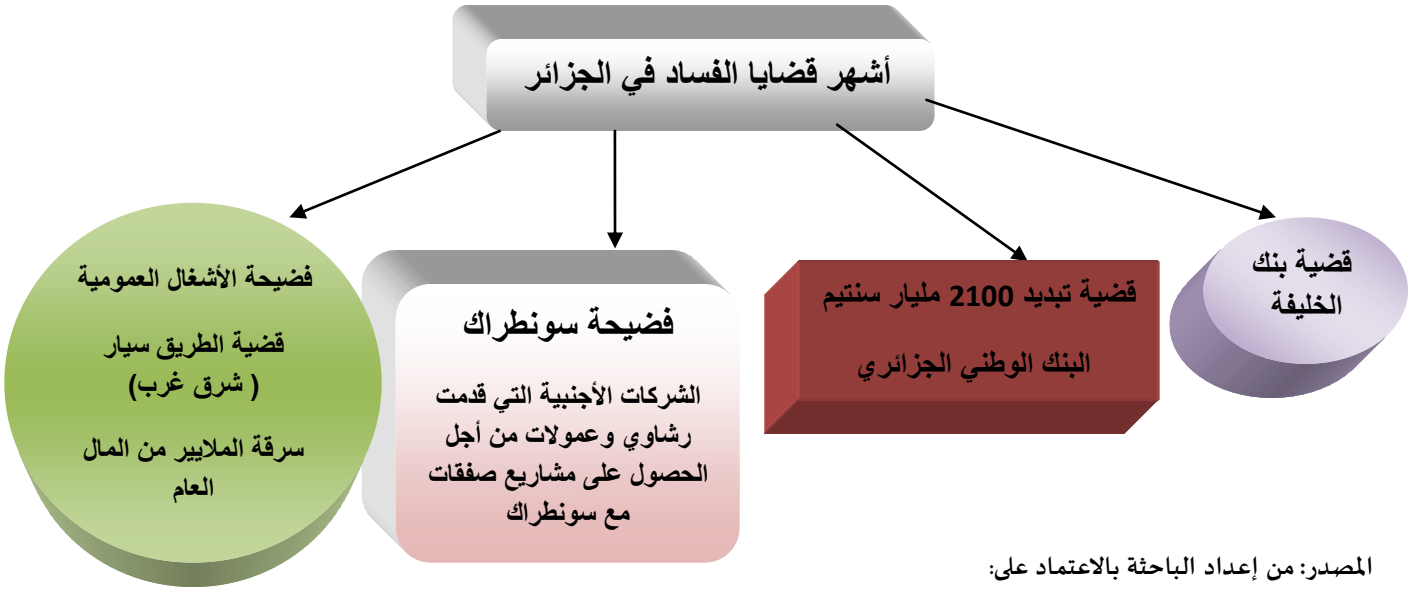

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

عبد العالي عولمي: أخطر قضايا الفساد في الجزائر، www.djazairess.com ، 02. 10. 2012.

ما يلاحظ على القضايا السابقة أن معظمها لم يتم الفصل فيها نهائيا إلى حد الآن، و البعض الآخر تم إعفاؤه من التهم المنسوبة إليه ومنحه البراءة (حالة بنك الخليفة).

يمثل الجدول التالي درجة ورتبة الجزائر حسب مؤشر مدرك الفساد خلال الفترة: (2006-2016)

الجدول رقم (1): درجة رتبة الفساد حسب مؤشر الفساد الفترة: (2006-2016)

السـنة	عدد الدول	الدرجة من 100	الرتبة
2006	163	31	84
2007	180	30	99
2008	180	32	92
2009	180	28	111
2010	178	29	105
2011	183	29	112
2012	174	34	105
2013	177	36	94
2014	175	36	100
2015	168	36	88
2016	174	36	88

المصدر: www.transparency.org

لقد عرفت الجزائر مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد خلال الفترة (2006-2016)، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجة مدرك الفساد كانت محصورة بين: 28 و 36، مما يعني أن درجة الفساد عالية جدا (أي أن الجزائر سجلت درجات متدنية من الفساد الحكم الراشد).

يمكن حصر أهم أسباب انتشار الفساد في الجزائر فيمايلي:

- غياب الإرادة السياسية مما يؤشر سلبا على مكافحة الفساد، فالمصادقة على اتفاقيات الفساد وسن قوانين في ظل غياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الفساد، تفقد قوانين مكافحة الفساد جدواها، و بالتالي تبقى مجرد حبر على ورق.[6]

- غياب دور الرقابة من طرف البرلمان.[7]
- غياب التقارير الحديثة لمجلس المحاسبة، حيث آخر تقرير قام به هذا الأخير كان سنة 1997، بالرغم من أن المهمة الأساسية لهذا المجلس هي مراقبة شروط استعمال وتسيير الأموال العمومية.[8]
- عدم الشفافية في تسيير المال العام.
- انتشار الفقر البطالة ونقص الوعي لدى المواطنين.[9]
- عدم تجسيد استقلالية القضاء في مكافحة الفساد.

خامسا- الآليات المتخذة في مكافحة الفساد في الجزائر:

بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله، قامت هذه الأخيرة بتفعيل مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى المساهمة في محاربة هذه الظاهرة. وتتجلى أهم هذه الهيئات في:**الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة** اللذان خّول لهما الدستور الصلاحيات الواسعة والدقيقة تمكنهما من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية، تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه، وعرض ملفات المشتبهين فيهم والتحقيق في قضاياهم، وكذا **الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان**، الذي كشفت العديد من تقاريره عن حقائق تؤكد انتشار الفساد في الفساد، و**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** المطالب بتقديم تقريره السنوي، يضع فيه الحكومة أمام حقيقة مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، منها **الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك** التي تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله،وهي تستفيد بالمنفعة العمومية من المساعدة القضائية .

وعموما يمكن حصر الآليات المتخذة في محاربة الفساد فيمايلي:

1- القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلية الدولية:وتتمثل في:

- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي حدد مجال الفساد ب:
- اختلاس ممتلكات و الإضرار بها .
- الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية.
- التستر عن جرائم الفساد.

بالإضافة إلى :

- توقيع الجزائر اتفاقية مع الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014.

- الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشة والفساد، والتي بدأ العمل بها في 14 ديسمبر 2005.[10]

ما يعاب على الأمر الرئاسي الحالي المؤرخ في 23 جويلية 2015، والذي ينص على عدم تجريم التسيير، بأنه يفتح بابا أمام ناهبي المال العام للتصرف في الأملاك العمومية وفق ما تمليه عليهم مصالحهم خاصة في غياب صلاحية المراقب والمحاسب، فحتى وكيل الجمهورية ليس لديه الصلاحية لفتح أي ملف في قضية الفساد إلا إذا حركت المؤسسة القضية.[11]

2- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:[12]

نص القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، كما تضمن هذا القانون مايلي:

- تزويد الهيئة بالمعلومات الوثائق.
- علاقة الهيئة بالسلطة القضائية.
- السر المهني.
- إعداد تقرير سنوي ورفعه إلى رئيس الجمهورية.

من بين أهم أهداف هذه الهيئة مايلي:

- ترقية تنظيم دورات تدريبية حل ظاهرة الفساد لفائدة الأعوان العموميين الذين يزاولون نشاطهم في الإدارات المركزية القطاع العمومي.
- إجراء حملات تحسيسية لفائدة المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الاتصال.
- إدماج برامج خاصة بدراسة ظاهرة الفساد، أنواعها، ومظاهرها على كافة مستويات التعليم خاصة العالي منه (كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، مدارس التجارة البنوك، ومعاهد المالية والضرائب والجمارك).

لكن ما يعاب على هذه الهيئة أنها لم تعطي تجسيدا فعليا لمهامها على أرض الواقع.

سادسا- مدى رضا الرأي العام عن مجهودات الحكومة في مكافحة الفساد:

إن الجدول الآتي يوضح مدى رضا الرأي العام عن مجهودات الحكومات العربية في مكافحة الفساد:

الجدول رقم (2): مدى رضا الرأي العام عن مجهودات الحكومات العربية في مكافحة الفساد سنة 2016

الوحدة: ٪

البلد	بشكل سيء جداً	بشكل سيء إلى حد ما	جيد إلى حد ما	جيد جداً	لا أعرف/ لا جواب	مجموع "بشكل سيء"	مجموع "جيد"
الجزائر	34	35	17	7	7	69	24
مصر	15	43	29	4	9	58	33
الأردن	29	32	28	6	6	61	34
لبنان	59	18	16	6	2	76	22
المغرب	27	37	26	3	6	64	30
فلسطين	31	30	26	7	6	61	33
السودان	لم يتم طرح السؤال						
تونس	36	26	28	3	7	62	31
اليمن	70	21	5	1	4	91	6

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: الناس والفساد، دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال افريقيا،بارومتر الفساد العالمي، 2016، www.transparancy.org

يتضح جليا من خلال هذه الدراسة أن الرأي العام غير راض عن مجهودات الحكومة في مكافحة الفساد في الجزائر حيث أسفرت نتائج الاستبيان إلى أن 69 ٪ من الرأي العام مستاء جدا من هذه المجهودات وهي نسبة عالية تفوق نسبة الرأي العام الذي يرى عكس ذلك (24 ٪).

يعتبر الرأي العام أن الفساد في الجزائر منتشر بكثرة في المحاكم وعند مصالح الشرطة، بالإضافة إلى مصالح الخدمات العامة(كمصالح البطاقة الهوية وجوازات السفر،...الخ)، والمستشفيات والمدارس العمومية، والبرلمان والمجالس المحلية وعند مسؤولوا الضرائب، وأن الفقراء و فئة الشباب هم الأكثر تعرضا لتقديم الرشوة من أجل الحصول على الخدمات العامة.[13]

يمثل الشكل التالي تقييم الرأي العام لأداء الحكومة في مكافحة الفساد ومخاطر الفساد في البلد

الشكل رقم (3): تقييم الرأي العام لأداء الحكومة في مكافحة الفساد ومخاطر الفساد في البلد لسنة 2016

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره،ص34.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق الموقف السلبي للرأي العام اتجاه تفعيل آليات الحكومة لمحاربة الفساد في الجزائر، ويرجع معظمهم ذلك إلى أن أغلبية المواطنين ليسوا بدراية بآليات الإبلاغ عن الفساد الموجودة في هذا البلد، بالإضافة إلى عدم فعاليتها في تقديم الأمن والحماية للمبلغين عن الفساد. وأن معظم الأشخاص يرون أن الفساد في الجزائر في ازدياد مستمر.[14]

الخاتمة:

لقد عرفت الجزائر كغيرها من البلدان النامية انتشارا كبيرا لظاهرة الفساد، بالرغم من المجهودات المبذولة لمكافحتها، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة إلى حد الآن.

فعدم الرقابة والمساءلة والشفافية في تسيير المال العام ونهب الممتلكات العامة، يعتبر كعاملا أساسيا في تشجيع تنامي هذه الظاهرة ، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الأولى** التي تقول: تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر تعود إلى عدم الشفافية في تسيير المال العام، في ظل غياب الرقابة.

بالإضافة إلى عدم صرامة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد تشجع على زيادة انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية التي تقول**: القوانين والمراسيم المتعلقة بالفساد غير صارمة في مكافحته.

كما أن نتائج تقارير منظمة الشفافية الدولية التي تشير إلى ارتفاع نسبة الفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة تدل على ضعف المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في محاربة هذه الظاهرة ، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الثالثة التي تقول:** الموقف السلبي للرأي العام من جهود الحكومة في مكافحة الفساد في الجزائر.

على ضوء ما سبق يمكن وضع جملة من الاقتراحات والتوصيات:

- إجراء تعديلات في القوانين التي تعتبر التعدي على المال العام جنحة، وتعويضها بقوانين شديدة الصرامة.
- تجسيد استقلالية القضاء الخاص بقضايا الفساد.
- تحسيس المواطن بخطورة الفساد وحثه على ضرورة مواجهة الفاسدين والتبليغ عنهم.
- إنشاء هيئة وطنية للمساءلة تكون مستقلة، ويتكون أعضائها من الهيئات والجهات الأمنية بالإضافة إلى خبراء في مجال المالية، تهدف إلى استجواب الفاسدين مهما كانت مناصبهم.
- ضرورة إعلام البنك بالعمليات المشبوهة.
- الاستفادة من التجارب البلدان الرائدة في محاربة الفساد، كالسويد التي تتميز بدرجة عالية من الشفافية، فالمواطن السويدي لدية الحق في الاطلاع على فواتير أي مسؤول بكل شفافية. بالإضافة إلى تجربة سنغافورة في محاربة الفساد ، إذ بمجرد اكتشاف مسؤول فاسد يتم تجريده من كل أملاكه وحرمانه إلى الأبد من ممارسة أية نشاط رسمي ويتابع قضائيا، وتفرض عليه أشد العقوبات.
- تكوين وتدريب قدرات في مجال المساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المالية الدولية.
- ضرورة تنفيذ الالتزامات الدولية والعربية لمكافحة الفساد.
- ضرورة سن قوانين تنفيذها تضمن حق الوصول إلى المعلومات.
- الاعتراف بدور المواطنين والمجتمع المدني في الرقابة على الفساد في الخدمات العامة والإبلاغ عنه، وإصدار القوانين والآليات الكفيلة لحماية المبلغين عن الفساد.

الهـــــوامش

[1]– www.transparancy.org.

[2]- تقريـر منظمـة الشـفافية الدوليـة حـول الفسـاد الـدولي يصـنف الجزائـر مـن أكثر الـدول فسـادا والفياضـانات الأخيرة تفضـح المسـتور. (www.Algeriatimes.net)، 27 جانفي 2015.

[3] - نفس المرجع.

[4]- مولاي المصطفى المرجاوي: ظاهرة الفساد : ماهيتها ومظاهرها وأشكالها، www.alukah.net ،2015.

[5] - علي خليفي: قياس الفساد تحليل ميكانيزمات مكافحته، دراسة اقتصادية حول الجزائر، Le cahiers de CREAD n 88 ، ص 108.

[6] - جيلالي حجاج: غياب الإرادة السياسية تفقد قوانين مكافحة الفساد جدواها، رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ، قناة الجزيرة، www.aljazira.net ، 29 جانفي 2016.

[7]- عز الدين جرافة: الفساد في الجزائر أصبح منظومة قائمة بذاتها ترعاها السلطة الحاكمة، برلماني أسبق والعض المؤسس للأكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد، قناة الجزيرة، www.aljazira.net ، 29 جانفي 2016.

[8] - www.ccomptes.org.dz.

[9] - Hocine Belalloufi : Compredre pour mieux combattre Algérie confluences , éditions du jeudi, le 28 février 2013, (www.sociologie.net) , p10.

[10]- علي خليفي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[11] - Mohammed Hachemaoui : La corruption politique en Algérie : L'envers de l'autoritarisme , (www.academia.edu) 2016, p17.

[12] - www.opnlc.org.dz

[13]- منظمة الشفافية الدولية: الناس والفساد، دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال افريقيا،بارومتر الفساد العالمي، 2016، www.transparancy.org.

[14]- منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 39.